

غياب الدعم الحكومي وعدم حماية المنتج الوطني

الصراف: معوقات الصناعة معروفة

والحل ممكن ولكن القرار الجريء هو ما ينقصنا

سمحوا لنا بتصدير الحديد وقيدوا الاستيراد.. والسوق مشبع بتلال الأطنان

على اتحاد الصناعات الكويتية أن يتخذ خطوات جادة لانقاذ القطاع من الأزمة المالية

الكويت في الأصل ليست دولة صناعية ودخلها القومي ليس من الصناعة لذا لا تتطور

القطاع المصرفي جزء من المشكلة حيث لا يمنح التسهيلات اللازمة للمقاولين لتنفيذ مشاريعهم



علاء الصراف

منه سوى قلة قليلة من التجار والمقاولين، حيث ان المواطن يحصل على احتياجاته من حديد التسليح بأسعار مدعومة من الحكومة. منوها الى وجود جبال من الحديد لدى المصانع الكويتية لا تستطيع تصريفها نتيجة للاغراق الذي تمارسه الشركات التركية والصينية والكورية والسعودية، مؤكداً على غياب دور اتحاد الصناعة في هذه الأزمة والذي كان يجب عليه القيام بدور أكثر فعالية في حماية الصناعة الكويتية وخصوصاً خلال الأزمة، حيث كان يجب عليه القيام بدور مضاعف أسوة بما في الاتحادات التي كانت لها صولات وجولات مع الجهات الحكومية خلال الأزمة مثل اتحاد الشركات الاستثمارية واتحاد العقارين وغيرها.

وهو الأمر الذي ينطبق أيضاً على غرفة التجارة والصناعة والتي تقف صامتة إزاء التعسف الحكومي مع الصناعات الكويتية، حيث كان يجب عليها ان تطلب زيادة التعريف الجمركية على الحديد المستورد أو حتى معاملتها بالمثل، فلا يعقل ان يفرض علينا ٢٠٪ جمارك عند التصدير بينما تدخل صناعات الدول نفسها بجمارك ٥٪ فقط. وتطرق الصراف الى التخطيط الحكومي وعدم التنسيق ما بين ادارته المختلفة حيث ان كل جهة تعمل في واد مختلف تماماً على الأخرى وهو ما أدى الى وقف عجلة التنمية منذ فترة ليست بقصيرة. وأعطى مثال على عمليات الرصف خصوصاً في شارع دمشق والذي تم تجديده ثلاث مرات خلال عام واحد، ما يعمل على هدر الأموال الحكومية وفاقها بلا داع بينما توجد أشياء أخرى لم تلتفت اليها الحكومة وتحتاج الى التطوير والتغيير.

في مقدمة اهتماماتهم وهو ما يضر كثيراً بالصناعات الجيدة. وعن سوق حديد التسليح بالكويت، قال الصراف: ان سوق الحديد في الكويت يواجه مشكلات جمة أولها محدودية الطلب المحلي، إضافة الى قيام الحكومة بمنع التصدير للخارج وهو ما الحق بنا خسائر غير قليلة.

وزاد: ان إنتاج المصنعين الموجودين في الكويت من الحديد يغطي احتياجات السوق المحلي، الا ان المشاريع الاستثمارية التي سيتم طرحها هذا العام وفقاً للخطة التنموية التي تمت الموافقة عليها من المنظر ان تجعل السوق في حاجة الى نحو ١,٢ مليون طن سنوياً خلال عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ وهو ما يدعو الى استيراد نحو ١٣٠٠ ألف طن سنوياً من الخارج.

ونوه الصراف الى وجود منافسة قوية ما بين الإنتاج المحلي لحديد التسليح وما بين المنتجات المستوردة حيث ان الكويت تعد الدولة الوحيدة التي لا تحمي إنتاجها المحلي بشكل كاف، فهي تسمح بالاستيراد المفتوح دون حصول جمارك أو تنفيذ سياسة لمنع الإغراق ومقابل ذلك تضع القيود على المصانع الكويتية التي تكسدت لديها الفوائض وتريد تصديرها الى الخارج.

وهذا المنع الذي جاء بعد تحرك نواب الأمة لأهداف انتخابية فقط بهدف تخفيض الأسعار، نافيًا ان يكون هناك رفع متعدد لأسعار الحديد، حيث انه مرتبط بالأسعار العالمية للمادة الخام، مؤكداً على ان هامش الربح كما هو ولم يزد عندما قارب سعر طن الحديد على ٤٢٠ ديناراً للطن الواحد.

وتابع: كان هم وزارة التجارة الأول هو تهديته النواب رغم ان القرار لم يستفد منه السواد الأعظم من المواطنين ولم يستفد

ومنع التصدير حرمانها من تنفيذ ووضوح الصراف ان أسعار الحديد بدأت في الانخفاض بشكل يومي كنتيجة عن ظروف الأزمة الاقتصادية، حيث وصلت الى ٥٠٪ من معدل الأسعار التي كانت سائدة منذ بداية العام، موضحاً ان الأزمة الراهنة كان لها انعكاس سلبي على القطاعات الاقتصادية بشكل عام، كما انها احدثت ركوداً اقتصادياً للقطاع الصناعي بشكل خاص، مشيراً الى ان الكويت بها مصنعان للتصنيع حديث التسليح، ومصنع ثالث لدعم المواد النفطية.

من ناحيته قال علاء الصراف ان الدول الأخرى تعمل على حماية المنتج المحلي، بينما في الكويت يتم منع التصدير فيما يسمح بالاستيراد وإغراق السوق من الحديد المستورد من الدول الخليجية والدول الأخرى. وذكر علاء الصراف ان منع التصدير اثر سلباً على الشركة، حيث كانت مرتبطة بعقود تصدير الى العراق،

وكشف الصراف عن وجود معوقات عدة تقف أمام توسع الصناعة الكويتية وانتشارها، الأمر الذي أصاب أغلب المستثمرين الاستثمار داخل الكويت. موضحاً ان القوانين الحالية والتعقيدات البيروقراطية التي تكثرت من جميع أجهزة الدولة ذات العلاقة بالاستثمار عملت على تشجيع المستثمرين على الهروب والأفلات بأموالهم خارج الكويت.

وأشار الصراف الى عدم وجود تشجيع للمستثمرين على الهروب والأفلات بأموالهم خارج الكويت. وأشار الصراف الى عدم وجود تشجيع للمستثمرين على الهروب والأفلات بأموالهم خارج الكويت.

وعمليات اصدار التراخيص، وأوضح الصراف ان أسعار الحديد بدأت في الانخفاض بشكل يومي كنتيجة عن ظروف الأزمة الاقتصادية، حيث وصلت الى ٥٠٪ من معدل الأسعار التي كانت سائدة منذ بداية العام، موضحاً ان الأزمة الراهنة كان لها انعكاس سلبي على القطاعات الاقتصادية بشكل عام، كما انها احدثت ركوداً اقتصادياً للقطاع الصناعي بشكل خاص، مشيراً الى ان الكويت بها مصنعان للتصنيع حديث التسليح، ومصنع ثالث لدعم المواد النفطية.

من ناحيته قال علاء الصراف ان الدول الأخرى تعمل على حماية المنتج المحلي، بينما في الكويت يتم منع التصدير فيما يسمح بالاستيراد وإغراق السوق من الحديد المستورد من الدول الخليجية والدول الأخرى. وذكر علاء الصراف ان منع التصدير اثر سلباً على الشركة، حيث كانت مرتبطة بعقود تصدير الى العراق،



علاء الصراف يتحدث للزميل ابراهيم العنقيلي خلال برنامج «حجي بزبس»

الإغراق

قال الصراف ان السياسات الخطأ والنزوح إلى الأسواق الخارجية مرجعه الى سهولة التعامل مع ادارات الدولة هناك بمقابل عراقيل توضع أمام المستثمرين الصناعيين الكويتيين حتى في الكويت ليس من الممكن ان تتحول الى بلد صناعي فهي قد تحقق نجاحاً في نوع معين من الصناعات، لكن هذا لا ينسحب على جميع الصناعات. اما المطلوب من الجهات المعنية في الحكومة الكويتية للتهوض بالقطاع الصناعي والقيام بدور في دعم الصناعة الوطنية وحماية المنتج الوطني، هو عدم السماح بإغراق السوق بمنتجات خارجية مستوردة في حين يبقى المنتج الوطني دون دعم من المعنيين أمام تلك المنافسة، وكذلك وضع ضريبة على أي منتج مستورد في سبيل المحافظة على المنتج المحلي وقدرته على المنافسة وكذلك فتح باب التصدير للمنتج الوطني.

قبل المستثمرين الكويتيين برجع في الدرجة الأولى الى ما تم ذكره من معوقات، والتي من أهمها غياب الدعم الحكومي للمنتج الوطني الى جانب عدم وجود حماية لهذا المنتج أمام المنافسة الشديدة في السوق على جميع الصعد. وأكد ان الكويت ليس من الممكن ان تتحول الى بلد صناعي فهي قد تحقق نجاحاً في نوع معين من الصناعات، لكن هذا لا ينسحب على جميع الصناعات. اما المطلوب من الجهات المعنية في الحكومة الكويتية للتهوض بالقطاع الصناعي والقيام بدور في دعم الصناعة الوطنية وحماية المنتج الوطني، هو عدم السماح بإغراق السوق بمنتجات خارجية مستوردة في حين يبقى المنتج الوطني دون دعم من المعنيين أمام تلك المنافسة، وكذلك وضع ضريبة على أي منتج مستورد في سبيل المحافظة على المنتج المحلي وقدرته على المنافسة وكذلك فتح باب التصدير للمنتج الوطني.

الدرجة في البورصة. لافتاً الى ان القطاع الصناعي اهم لانه واجهة البلد ويستثمر امواله في الداخل ويوفر فرص عمل كثيرة. وقال الصراف ان الشركة قامت باعمال توسعة المصنع ليصل الإنتاج الى ٣٠٠ الف طن سنوياً حسب الخطة الموضوعه سابقاً، أي بمعدل ٣ أضعاف الإنتاج السابق والحاصلة على موافقة الجهات الرسمية. مشيراً الى مضيافاً انه وفي هذه الأثناء تم شراء ١٢٠ الف طن من الحديد الخام (البليت) وفقاً للمطابقة الإنتاجية الجديدة للمصنع بقيمة إجمالية بلغت ١٥٠ مليون دولار وذلك لمدة ستة اشهر، وبمجرد ان تم الانتهاء من الشراء ووصول البضاعة وبدء الإنتاج، قامت الشركة بإنتاج كل القياسات من الحديد والتي شملت من ٨ الى ٣٢ ملم، حيث تم طرحها في الأسواق المحلية مع شهادات الفحص للمصنع، وكذلك اختبارات جامعة الكويت ووزارة الأشغال العامة ووزارة الدفاع، كذلك تم اعتماد المنتج من الهيئة العامة للرعاية الحكومية.

مشيراً الى ان الكويت في الأصل ليست دولة صناعية، ودخلها القومي ليس من الصناعة لذا لا تتطور، هذا في الدرجة الأولى، وفي الدرجة الثانية ان تكاليف الإنتاج بحد ذاتها يجب ان تجد لها السوق المناسب حتى يتم تحقيق تقدم في هذا المجال، فالسوق الصغير احد المعوقات، وقال ان ابرز الصناعات التي تميز الكويت عن غيرها صناعة البتروكيماويات، اما مواد البناء فجميعها تعتمد على الطاقة الانتاجية، فالسوق الكويتي صغير قياساً بالأسواق الخارجية المجاورة. وبين ان العزوف عن الاستثمار في القطاع الصناعي من

تساءل نائب رئيس مجلس إدارة الشركة الكويتية لحديد التسليح علاء الصراف عن أسباب عدم تقدم الدولة في مجال الصناعة رغم الإنجازات الهائلة الكثيرة، خلال لقاءه مع تلفزيون «الشاهد» في برنامج حجي بزبس تقديم الصحافي الاقتصادي ابراهيم العنقيلي مطالباً بسرعة تدخل وزارة التجارة والصناعة، والهيئة العامة للصناعة، واتحاد الصناعات الكويتية، وغرفة التجارة والصناعة لانقاذ الصناعة في الكويت من الأزمة الحالية. ونخص مطالبة القطاع خمسة مطالب هي: ان تقوم وزارة التجارة والصناعة بمنع استيراد حديد التسليح الجاهز، أو إضافة نسبة الضريبة على ما يتم استيراده، حيث ان هذه المادة متوافرة في الأسواق المحلية، إضافة الى كلفتها العالية، وتدني أسعار البيع نتيجة الأزمة المالية. ثانياً: ان تسمح وزارة التجارة بتصدير حديد التسليح من الكويت الى الدول الأخرى.

ثالثاً: على البنك الصناعي ان يقوم بدعم القطاع الصناعي لتشمل المصاريف التشغيلية. كما يجب على البنك ان يعيد جدولة التسهيلات الممنوحة للشركات. ويعيد جدولة التسهيلات الممنوحة من بنوك أخرى من حيث المدة والفائدة، حيث ان البنك الصناعي اقل ٤ نقاط عن البنوك التجارية. رابعاً: على اتحاد الصناعات الكويتية ان يتخذ خطوات جادة لانقاذ القطاع من الأزمة المالية الحالية، وايصال صوت الصناعات الى الجهات المسؤولة في الدولة، مشيراً الى ان القطاع الصناعي قطاع خاص والتحرك الفردي لا يكفي ولا يحقق الهدف. خامساً: على البنك المركزي ان يدعم القطاع الصناعي ممثلاً بدعم القطاع الاستثماري والشركات

شركة معرض الكويت باشرت ترتيباتها

لإقامة معرض 2010 OUTLET بمشرف

باشرت شركة معرض الكويت الدولي استعداداتها لإقامة دوره الجديدة في الثانية معرض 2010 OUTLET على ارض المعارض الدولية بمشرف وذلك خلال الفترة من ٥/٢٠ الى ٥/٦/٢٠١٠.

وتقول مسؤولة المعرض لدى شركة معرض الكويت الدولي رقية الرشدان ان المعرض قد اطلقت الشركة دورته الأولى في العام الماضي حيث لاقت فكرته تشجيعاً واستحساناً من العديد من الشركات والمؤسسات والوكلاء المعتمدين في الكويت وجذب المعرض في دورته الأولى عددا كبيرا من الشركات المعنية وحقق نجاحات جيدة رغم حداثة في السوق. واستدركت الرشدان موضحة ان فكرة المعرض مأخوذ بها في كثير من دول العالم ولكن ارض المعارض الدولية هي الأولى في طرح الفكرة هنا ومن ثم إقامة أولى وثاني دوراته. وتقول الرشدان ان المعارضات والمسابقات والملاهي والأزياء بانواعها والساعات والعطورات وادوات التجميل والإلكترونيات والاثاث.



رقية الرشدان

ينطلق في مارس لمعالجة خطوط التمويل

شركة أوسكار العالمية تعلن عن رعايتها الماسية لمؤتمر الخدمات التمويلية

لإقامة مشاريع وفي المقابل لتجد الجهة المانحة بسهولة ذلك سيعمل العرض هنا على تجميع تلك الشرائح وجها لوجه وتحت سقف واحد لتبديل المصالح دون الأضرار بأحدهما والآخر وتتقوم شركات التمويل والإجارة والتأمين والبنوك بعرض أفضل ما لديها على المستفيدين مباشرة حيث يعتبر هذا المعرض فريدا من نوعه ويقام للمرة الأولى في الكويت المنطقة وسيقام المعرض بجوار المؤتمر الذي يبحث في أساسيات المشكلة وتقديم خارطة مالية تستطيع المؤسسات المالية كافة استخدامها خاصة وان المؤتمر سيكون حافلا بالجلسات النقاشية والحوارية والخروج بتوصيات تطبق على ارض الواقع مقدما تصورا لجميع الأوضاع الاقتصادية حيث سيكون للمؤتمر والمعرض الذي تقيمه شركة مجموعة الرابحة فرصة ليبحث كل هذه المعوقات والتحديات السابقة لعرضها على المسؤولين في البلاد في نهاية المؤتمر لاتخاذ خطوات عملية وجادة لحلها والبحث بشكل جاد بالابقي الوضع على ما عليه.

معدلات نموها حيث تأخرت مشاريع كثيرة في البلاد بسبب ضعف الائوات التمويلية حيث عانت أغلب القطاعات الاقتصادية الركود فالقطاع العقاري والساحي والصحي والمالي كلها تحتاج الى خارطة جديدة تنفذ على أعلى المستويات للتهوض بشكل كامل بالاقتصاد، مشيراً الى ان التامين في الكويت دائرته بدأت تتسع وتتشعب اهدافه ستة سنة وستة دخلت شركات التامين التكافلي التي تعتمد على نظام التامين الاسلامي بجوار الشركات التقليدية في هذا المضمار وخلال السنوات الأخيرة تأسست شركات تأمين عدة تقوم على النظام الاسلامي وهذا يعنى ان السوق الكويتي لا يزال قادراً على استيعاب الكثير من تلك الشركات. وقال الحداد ان ثقافة الاذخار لدى المجتمع الكويتي ضعيفة وغير منتشرة بين شرائح المجتمع بالشكل الكافي هذا أدى الى زيادة الإنفاق الاستهلاكي الذي اصبح يملغي على ما عداها في الاقتصاد المجتمعي يجمع شرائحه لذلك تجد الحاجة ماسة الى اخذ قروض

معدلات نموها حيث تأخرت مشاريع كثيرة في البلاد بسبب ضعف الائوات التمويلية حيث عانت أغلب القطاعات الاقتصادية الركود فالقطاع العقاري والساحي والصحي والمالي كلها تحتاج الى خارطة جديدة تنفذ على أعلى المستويات للتهوض بشكل كامل بالاقتصاد، مشيراً الى ان التامين في الكويت دائرته بدأت تتسع وتتشعب اهدافه ستة سنة وستة دخلت شركات التامين التكافلي التي تعتمد على نظام التامين الاسلامي بجوار الشركات التقليدية في هذا المضمار وخلال السنوات الأخيرة تأسست شركات تأمين عدة تقوم على النظام الاسلامي وهذا يعنى ان السوق الكويتي لا يزال قادراً على استيعاب الكثير من تلك الشركات. وقال الحداد ان ثقافة الاذخار لدى المجتمع الكويتي ضعيفة وغير منتشرة بين شرائح المجتمع بالشكل الكافي هذا أدى الى زيادة الإنفاق الاستهلاكي الذي اصبح يملغي على ما عداها في الاقتصاد المجتمعي يجمع شرائحه لذلك تجد الحاجة ماسة الى اخذ قروض

معدلات نموها حيث تأخرت مشاريع كثيرة في البلاد بسبب ضعف الائوات التمويلية حيث عانت أغلب القطاعات الاقتصادية الركود فالقطاع العقاري والساحي والصحي والمالي كلها تحتاج الى خارطة جديدة تنفذ على أعلى المستويات للتهوض بشكل كامل بالاقتصاد، مشيراً الى ان التامين في الكويت دائرته بدأت تتسع وتتشعب اهدافه ستة سنة وستة دخلت شركات التامين التكافلي التي تعتمد على نظام التامين الاسلامي بجوار الشركات التقليدية في هذا المضمار وخلال السنوات الأخيرة تأسست شركات تأمين عدة تقوم على النظام الاسلامي وهذا يعنى ان السوق الكويتي لا يزال قادراً على استيعاب الكثير من تلك الشركات. وقال الحداد ان ثقافة الاذخار لدى المجتمع الكويتي ضعيفة وغير منتشرة بين شرائح المجتمع بالشكل الكافي هذا أدى الى زيادة الإنفاق الاستهلاكي الذي اصبح يملغي على ما عداها في الاقتصاد المجتمعي يجمع شرائحه لذلك تجد الحاجة ماسة الى اخذ قروض

معدلات نموها حيث تأخرت مشاريع كثيرة في البلاد بسبب ضعف الائوات التمويلية حيث عانت أغلب القطاعات الاقتصادية الركود فالقطاع العقاري والساحي والصحي والمالي كلها تحتاج الى خارطة جديدة تنفذ على أعلى المستويات للتهوض بشكل كامل بالاقتصاد، مشيراً الى ان التامين في الكويت دائرته بدأت تتسع وتتشعب اهدافه ستة سنة وستة دخلت شركات التامين التكافلي التي تعتمد على نظام التامين الاسلامي بجوار الشركات التقليدية في هذا المضمار وخلال السنوات الأخيرة تأسست شركات تأمين عدة تقوم على النظام الاسلامي وهذا يعنى ان السوق الكويتي لا يزال قادراً على استيعاب الكثير من تلك الشركات. وقال الحداد ان ثقافة الاذخار لدى المجتمع الكويتي ضعيفة وغير منتشرة بين شرائح المجتمع بالشكل الكافي هذا أدى الى زيادة الإنفاق الاستهلاكي الذي اصبح يملغي على ما عداها في الاقتصاد المجتمعي يجمع شرائحه لذلك تجد الحاجة ماسة الى اخذ قروض

خلال الفترة من ٢٠ إلى ٢٣ الحالي

«الدرة غلوبل» تشارك في المعرض الدولي السابع للعقار

بمشاريع في مصر وعمان وتقدم فرصاً جيدة



أشرف قصبو

خلق الفرصة الاستثمارية الجديدة لتلقيهما للمستثمر. أما بالنسبة لسوق مصر، فقد أوضح أنه ومن خلال المشاركة في هذا المعرض سيتم تقديم عروض جديدة ومميزة تضم عدة مجمعات سكنية راقية وعمارات وفيلات مميزة في كل من الشيخ زايد ومدينة ٦ أكتوبر وجزء من المعادي والمريوطية والإسكندرية ومرسى مطوح والساحل الشمالي.

وفي ختام حديثه دعا كل المواطنين لزيارة المعرض والاستفادة من العروض المتوفرة والأسعار الخاصة طوال فترة المعرض والمستقبل الواعد للاستثمار في الفترة المقبلة.

الاستثمارية في مجال العقار في هذه الفترة. وبين اشرف قصبو في تصريحه ان الشركة استطاعت إثبات نفسها في السوق العقاري الذي شاهد منافسة شديدة بين الشركات السكنية حيث استطاعت الشركة لتلبية كل احتياجات ومتطلبات عملائها وكسب قفقتهم بتوفير التعامل الصادق والشفاف تضمن بذلك رضائهم ونجاح الشركة المستمر، مؤكداً ان الشركة ستقوم بعرض وبيع عدة مشاريع عقارية بسلطنة عمان ومنها التجارية والاستثمارية وكذلك السكنية بالإضافة إلى عدة قسائم صناعية وهدفها الأساسي هو

أعلنت شركة الدرّة غلوبل العقارية عن مشاركتها في المعرض الدولي للعقار السابع الذي تنظمه شركة أنه جروب لتنظيم المعارض والمؤتمرات خلال الفترة من ٢٠ إلى ٢٣ فبراير الحالي في فندق الريجيسي. وأكد المدير التنفيذي للشركة اشرف قصبو على أهمية هذا المعرض في هذا التوقيت حيث شهدت الكويت في الفترة الماضية ركوداً في السوق العقاري، والحركة كانت تسير في سير متباطئ.

وأكد أيضاً ان السوق العقاري في الوقت الحالي وفي هذه الفترة قد تغير بكل القابيس عن الفترة الماضية، حيث ان الفرص

خلال ال ٩ أشهر المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

«الموائى»: ٦٤٠ ألف حاوية مكافئة

صادرة وواردة لميناءي الشويخ والشعبية

خلال ٢٠٠٩ رجع الى الانخفاض الذي شهدته التجارة العالمية الناجم عن تداعيات الأزمة المالية العالمية. وأضافت ان إجمالي الحمولات بلغ خلال ال ٩ أشهر المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ نحو ٢,٠٨ مليون طن من خلال ١٨٠١ سفينة صادرة وواردة، مقابل ٢,٣٧ مليون طن في الفترة ذاتها من عام ٢٠٠٨ من خلال ٢٠٢٩ سفينة. ونوهت الى ان إجمالي الحمولات الواردة لبناء الشعبية بلغت ١,٥ مليون طن فيما وصل حجم الحمولات الصادرة ٢,٤ مليون طن في حين بلغ حجم الحمولات الواردة لميناء الشويخ ٦ ملايين طن والصادرة ٨٦٢,١٥٠ طن.

أعلنت مؤسسة الموائى الكويتية أن إجمالي عدد الحاويات الصادرة والواردة إلى ميناءي الشويخ والشعبية بلغ خلال ال ٩ أشهر المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ نحو ٦٤٠ ألف حاوية مكافئة مقارنة مع ٧٢١,٢٦٣ في الفترة ذاتها من ٢٠٠٨. وأشارت إلى أن عدد الحاويات المكافئة الواردة بلغ ٣٢٠,٣٥٨ حاوية والصادرة ٣٢٠,١٧٥ حاوية خلال ال ٩ أشهر المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ مقابل ٣٦٤,٨٠٦ واردة و٣٥٦,٥٧٧ حاوية صادرة في الفترة ذاتها ٢٠٠٨. وقالت المؤسسة ان تراجع حجم الحمولات الصادرة والواردة إلى الكويت بشكل عام